القياس عند أبي عليّ الفارسيّ في كتبه المسائل
(الدرس الصَّرفيّ مثالاً)

المدرس المساعد
مهند أحمد إبراهيم
الكلية التربوية المفتوحة (مركز البصرة)

الأستاذ الدكتور
ليث داود سلمان
جامعة البصرة ـ كلية الآداب

الملخص:

القياس من الأدلة العقلية، التي يتوصل إليها عن طريق ما يجول في الذهن من عمليات فكرية، وهذه العمليات تسمَّى بالنظر أو التأمل، و القياس هو حمل المنقول على غير المنقول إذا كان في معناه، وله حضور لافت في العلوم اللغوية، ولاسيما مجال بحثنا الصَّرفيّ، فقد وظفه الفارسيّ دليلاً يستدلُّ به في مختلف النواحي الصَّرفيّة في كتبه المسائل .

الكلمات المفتاحية : (القياس The analogy، الدرس الصَّرفيّ Morphological Aspect).

The analogy of Abu Ali Al- Farisi in his Books Al Masa'el (Issues)

(Morphological Aspect As An Example)

Asst. Lecturer
Mohanad Ahmed Ibrahim
Opening Educational College (Basra)

Prof Dr.
Layth Dawood Salman
University of Basra
College of Arts

Abstracts:

The analogy is from the mental evidence, which is reached through the thought processes that circulate in the mind, and these operations are called consideration or contemplation, and analogy is the carrying of the movable on the immovable if it is in its meaning, and it has a remarkable presence in the linguistic sciences, especially the field of our morphological research, Al-Farsi employed him as a guide to infer in various morphological aspects in his books Al-Massala.

Keywords: (The analogy, Morphological Aspect).

المقدمّة

دار البحث حول أصل من الأصول التي بنى عليها العلماء الأوائل علوم اللغة العربية، و هو (القياس)، الذي يُعدُّ الأصل الثاني الذي يلي (السماع) من حيث الترتيب، والقياس من الأصول العقلية التي يعتمد فيها على إعمال الفكر في إيجاد العلة المناسبة بين المقيس عليه و المقيس، فضلاً عن وجود وجه الشبه بينهما .

وقد تناول الباحث القياس في علم الصَّرف عند عالم من علماء اللغة العربية، وهو أبو عليّ الفارسيّ، وكان مجال التطبيق كتب المسائل لديه، فكان البحث مكوناً من تمهيد و مبحثين وخاتمة ، ابتدأت البحث بتمهيد تمثل في (مكانة القياس من حيث الأدلة العقلية)، التي يتوصل إليها عن طريق النظر .

كان المبحث الأول (القياس تعريفه، أركانه، أنواعه، ضوابطه)، تناولت تعريف القياس لغة و اصطلاحاً، ثم الأركان التي حدّها العلماء للعملية القياسية، تلا ذلك أنواع القياس، ثم ضوابطه و هي قواعده التي أقرها العلماء .

وتمثل المبحث الثاني بـ(أمثلة القياس التطبيقية من كتب مسائل الفارسيّ) و كان مجالها التطبيقيّ (الدَّرْس الصَّرفيّ مثالاً) .

وبعد ذلك جاءت الخاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم قائمة بالهوامش، تلتها قائمة المصادر .

التمهيد

(مكانة القياس من حيث الأدلة العقلية)

القياس من الأدلة العقلية، التي يتوصل إليها عن طريق ما يجول في الذهن من عمليات فكرية، وهذه العمليات تسمَّى بـ(النظر)، و هو أن يتأملَ الانسان بما حوله عن طريق الفِكْر،"ثم اصطلحوا على أنَّه ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى معرفة ما ليس بمعلوم، أو هو البحث، و جعلوه أعمَّ من القياس " [١]، و قيل هو : الفكر الذي يُطْلَبُ به عِلْمٌ أو غَلَبَةُ ظنٍّ، أمَّا الفكر فهو الانتقالات العقلية و كيفياتها، و حركات انتقال المعاني في النفس انتقالاً مقصوداً [٢].

و عند الجمع بين هذه الحركات الفكرية، يقوم الذهن بدوره عبر ترتيب الأمور العقلية، ورصفها و مقارنتها و إيجاد الشبه و الفارق بينها؛ ليتحصل بها العلم و القصد الذي ينتقل فيه الحكم من المقيس عليه إلى المقيس بحجج عقلية و براهين فكرية؛ إذن فالقياس من المرتكزات العقلية والذهنية التي تتطلب الترتيب المنطقي.

المبحث الأول

(القياس تعريفه، أركانه، أنواعه، ضوابطه)

القياس : لغة :

تكاد تجزم المعجم العربية على أنَّ القياس هو (التقدير) جاء الصحاح "قستُ الشيء بغيره وعلى غيره ، أقيسه قيساً وقياساً فانقاس ،إذا قدَّرته على مثاله " [٣]، أمَّا في لسان العرب فقد جاء : " قاس الشيء يقيسه واقتاسه وقيسَّه: إذا قدره على مثاله " [٤]، و جاء في معجم مقاييس اللغة :" القاف و السين معظم بابه تتبع الشيء ... قال علماؤنا : القسُّ تتبُّعُ الشيء و طلبه... و يقال للدليل الهادي : القسقاس، و سُمَّيَ بذلك لعلمه بالطريق و حُسْنِ طلبه و اتِّباعه له. يقال قسَّ يقُسُّ . و تقَسَّستُ أصوات القوم بالليل، إذا تتبَّعتُها . و يقولون : قَرَبٌ قَسْقاسٌ، و سيرٌ قَسِيس: دائبٌ . و هو ذلك القياس، لأنَّه يقُسُّ الأرضَ و يتتبَّعُها ." [٥] .

القياس : اصطلاحاً :

عُرِّفَ القياس بتعاريف عدّة، أكثرها تقترب إلى القياس الفقهي[٦]، منها على سبيل المثال:

عرَّف ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) القياس بقوله : " تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع . وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. و قيل: هو ربط الأصل بالفرع بجامع. و قيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع . وهذه الحدود كلُّها متقاربة " [٧]، و لكنَّ التعريف الأقرب إلى اللغة هو قوله : " و أمَّا القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ..." [٨]، لأنَّ الذي يقاس عليه هو المنقول من اللغة الصحيحة .

أمَّا المحدثون من العلماء فقد نظروا إلى القياس نظرات متعددة، فقد جعل الدكتور تمّام حسّان القياس يتجه اتجاهين القياس الاستعمالي، وهو المقصود بقولهم انتحاء كلام العرب، والقياس النحويّ، وهو المقصود بقولهم حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٩].

و قال محمد الخطيب : " القياس الذي يستخرج من خلاله المجهول قياساً على المعلوم، وما لم يُعلم على ما عُلِم، و بناءً على الأكثر استعمالاً و تواتراً، و جمعاً بين الأشباه و النظائر، ووقوفاً على المتفرقات " [١٠] .

و هنا يفرق المحدثون بين عمل اللغوي و عمل النحوي، وفاقاً لقول السيوطيّ الذي يقول :" اعلم أنَّ اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب، و لا يتعداه، و أمَّا النحويّ فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي و يقيس عليه " [١١] .

أقول إنَّ بعض الباحثين حين بدأ بتعريف القياس لغة اعتمد جذراً واحداً فحسب، و هو (قاس) الذي يعني (قدّر)، ولكنِّي وجدت أنَّ عملية القياس تتوافق و جذر آخر، و هو (قسَّ) الذي يدلُّ على تتبع الشيء، و هذا جزء لا ينفكُّ من عمل النحويّ في تتبع الأصل (المقيس عليه)، و قياس غيره عليه، هذا من جانب، و من جانب آخر إنَّ التتبعَ هو الاستقراء، والاستقراء هو طريق إثبات المسموع؛ و المسموع هو الأصل الذي

يُقاسُ عليه غيره؛ لذلك تبيَّن مما سبق أنَّ المعنى اللغوي يدلُّ دلالتين يجب اجتماعهما في القياس؛ لأنَّ كلاً منهما مكمل للآخر، دلَّ على ذلك المنطق و العقل، و هما:

الأولى : التتبّع : و هو الخطوة الأولى التي تنسجم و الإجراء العملي المنطقيّ، فلا بدَّ للنحويّ من تتبع حكم الأصل، و إثباته بدليل، ثمَّ معرفة علته، ثم تتبعه في الفرع، و التحقق من وجود العلة نفسها في المقيس .

الثانية : ثم تقدير الحكم من المقيس عليه إلى المقيس، و إثباته له .

وعبر ذلك يمكنني القول حينها بانطباق المعنى اللغوي على المعنى الاصطلاحي الذي سار عليه النحاة، عبر الجمع بين الجذرين (قاس) و (قسَّ) .

أركان القياس :

للقياس أربعة أركان (أصل و فرع و علة و حكم)

الأصل: و يسمى المقيس عليه (الكلام المنقول) وهو الركن الأصل في مسألة القياس.

الفرع : و يسمى المقيس : و هو المراد إثبات الحكم له .

العلة : وهي العلة الجامعة بين المقيس و المقيس عليه و يشترط و جودها في المقيس.

الحكم : هو اطلاق حكم الأصل (المقيس عليه) على الفرع (المقيس) وإثباته له[١٢].

و لنأخذ مثالاً على القياس فيما جاء به أبو عليّ الفارسيّ في مسائله، فقد ورد في المسائل الحلبيات قوله:" فإن قيل : كيف قلبت الألف واواً في (نُوَيْس) تحقير (ناس) و لم تقلب ياءً؟ فالقول في ذلك: إنَّها لما كانت ثانية زائدة كما أنَّ ألف (فاعل) كذلك، و قد أجمعوا على قلب ألف (فاعل) واواً في التحقير، كذلك قلبوا الألف واواً في (ناس) لموافقتها لها فيما ذكرت." [١٣]

ورد هذا السؤال الافتراضي ضمن مسألة يردُّ فيها على ما وجهه له سيف الدولة الحمدانيّ من ورقة فيها كلام ابن بهزاد السيرافيّ [١٤]، فورد ذلك السؤال الافتراضي

ضمن ردود أبي عليّ الفارسيّ واحتجاجه لما يذهب إليه، وحين اتفحص قوله الآنف الذكر تتبيّن أركان القياس و هي كالآتي :

١ – المقيس عليه : وزن (فاعل)

٢ – المقيس : كلمة (ناس)

٣ – العلة : الموافقة في ترتيب الألف إذ وقعت ثانية زائدة.

٤ – الحكم : تقلب الألف واواً .

و في موضع آخر يجعل كلمة (اسْتَبْرَق) أصلاً يقيس عليه حين قال : " و في هذه الكلمة – أعني قولهم اسْتَبْرَق – موضع جعله النحويون أصلاً لفروع كثيرة قاسوها عليها و ردُّها إليها، و هو أنَّهم إذا سمُّوا بفعل في أوّله همزة موصولة قبل التسمية بها ..."[١٥]، جعل أبو عليّ هذه الكلمة المعرَّبة أصل لبقية الكلمات (الأفعال المنقولة)؛ لأنَّها كلمة وافقت وزن العربي، حيث جاءت على وزن (استفعل)، و هذا الوزن اختصت به الأفعال دون الأسماء، وعند نقلها إلى الاسمية في مجال التسمية بها، فقد جعلها أصلاً يقيس غيرها عليها، فتأخذ جميع الأفعال المقيسة حكم هذه الكلمة .

أمَّا مسألة إنكار القياس فقد ذهب إليها بعض العلماء[١٦] ، وهذا الإنكار لا يتحقق في النحو " لأنَّ النحو كلُّه قياس "[١٧] ، و قد كان لأبي عليّ الفارسيّ النصيب الأوفر من هذا البيان فقال: " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" [١٨]، و قال العكبريُّ شارح التكملة: " و أصل القياس اعتبار شيءٍ بشيءٍ؛ ليثبتَ له مثلُ حُكمه"[١٩] ، و في تعريف أبي عليّ النحو يعرب عن بناء منظومة اللغة العربية على أصلين أساسيين، هما المقاييس (القياس) الذي يعتمد على كلام العرب، و كلام العرب نفسه؛ لذا فمكانة القياس عند أبي عليّ الفارسيّ مكانة متميزة فقد نُقِلَ عنه " أخطيء في خمسين مسألة في اللغة، و لا أخطيء في واحدة من القياس" [٢٠]، وهذا القول يبيّن شدَّة عنايته بالقياس[٢١]، ويحيلنا أيضاً على طبيعة القرن الرابع الهجري وهي ازدياد الحاجة إلى مفردات جديدة تواكب تطور الحياة في مختلف نواحيها؛ لذلك لجأ العلماء إلى القياس اللغوي الذي تربطه علاقة وثيقة بالاشتقاق[٢٢].

ومكانة القياس عند أبي عليّ الفارسيّ تجلَّت عملياً في كتبه المسائل، فقلَّ ما توجد مسألة صرفية إلَّا و القياس في ثناياها، وسيبيّن البحث ذلك عبر الأمثلة المساقة في تضاعيفه .

بقيت جزئية متعلقة بالقياس، وهي السؤال التالي : ما الذي نستطيع القياس عليه، أمنثور الكلام أم شعره ؟ وللإجابة عن هذا السؤال نجعل أبا عليّ الفارسي يجيب عنه برأيه الذي ينقله عنه السيوطيّ في الاقتراح، فيقول : " كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا و ما لا فلا " (٢٣) .

وهنا يتحدث أبو عليّ عن القياس اللغوي الاستعمالي، أو بعبارة أخرى محاكاة كلام العرب، فيجوز لنا قياس كلامنا على منثور الكلام و منظومه، و حتى ضرورات الشعر(٢٤) التي مُنِعَ القياس عليها، و هذا الأمر يحيلنا إلى تقعيد القواعد وفق هذا الاستعمال، فالأحكام والقواعد ما هي إلا استنتاجات للكلام، لأنَّ المتكلم باللغة هو المصدر الأول للقواعد اللغوية، و هنا يأتي القياس الذي له دور كبير في ذلك، غير أنَّني لم أجد لأبي علي الفارسي قياساً على تلك الضرورات، في تقرير الأحكام و إثباتها، بل يجنح دائماً إلى توثيق كلام العرب منثوره و منظومه بما جاء عن العلماء الأثبات كأبي زيد الأنصاري و الأصمعي وغيرهم، ثمَّ يأتي على قياس ذلك، و هذا ما يؤكد أنَّ أبا عليّ قصد بذلك القياس الاستعمالي وفق كلام العرب، و عدم الخروج عمَّا نطقت به العرب .

بيدَ أنَّ رأي العلماء قد جنح إلى " أنَّ الضرورة الشعرية من حيث الجملة مستوى من التعبير أدنى من مستوى الفصاحة، بل قد نصَّ بعضهم على أنَّه لا خير في الضرورة "(٢٥)، و بعضهم جعل أمر الضرورة اضطراراً كما نقل الدكتور محمد حماسة " أن يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك، و لا يجد منه بدَّاً، و أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز "(٢٦) ، و قد يوجه العلماء الضرورة بالضعف والشذوذ (٢٧)؛ " لأنَّ ما لا مندوحة للشاعر عنه هو الذي تحقق فيه مانع القياس في السعة"(٢٨).

أنواع القياس :

للقياس أنواع ذكرها علماء النحو حين تكلموا عن هذا الأصل، واختلفوا فيها، فمنهم مَنْ عدَّها ثلاثة و هي (قياس علّة، و قياس شبه، و قياس طرد) [٢٩] ، و منهم من جعلها أربعة، وهي: " حمل فرع على أصل، و حمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد " [٣٠]، و قد جنح صاحب التقسيم الرباعي إلى النظر بحسب طبيعة المقيس عليه و المقيس من وجهة استعمالية، في حين أنَّ التقسيم الثلاثي يتماشى و الأقسام من حيث العلّة الموجبة للقياس، و هذه الناحية أدقُّ من تلك لأنَّها أقرب إلى طبيعة القياس من حيث النظر العقليّ، و يمكن بيان تلك الأقسام – أعني القسمة الثلاثية – بالآتي:

١ – قياس عِلَّة : و هو " أن يُحْمَلَ الفرع على الأصل في العلة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل " [٣١] .

٢ – قياس شبه : و هو : " أن يُحْمَل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل " [٣٢] ، و مثال ذلك ما جاء في المسائل الحلبيات :" فإذا كان الشبهات في الشيء بل الشبه الواحد إذا قام في الشيء من الشيء يجذبه إلى حكم الذي فيه الشبه نحو إعمالهم (لَيْسَ) لموافقتها في النفي، فلا نظر ما حصل فيه من الشبه مثل ما حصل في قولهم (لَيْسَ) من الفعل، يجب أن يعمل عمله، و تكون قوته في ذلك بحسب كثرة الشبه فيه . فهذا من جهة القياس " [٣٣] ، وضَّح أبو عليّ الفارسيّ الفكرة القائم بين المقيس و المقيس عليه عبر الشبه الحاصل بينهما، و لا شكَّ أنَّ هذا المثال يقع ضمن مسألة نحوية، و لكنَّه يستعين بالمبنى الصَّرفيِّ؛ ليثبت الشبه من وجه صرفيّ كذلك حين قال :" كما لم يسغ النصب مع سائر الحروف و إن لم تكن أفعالاً، بل النصب في (لَيْسَ) مع اشتهاره في السماع يقوِّيه القياس، و ذلك أَنَّها مشبهة الأفعال من غير جهة، فبحسب كثرة الشبه فيها بالفعل يحسن إعماله عمله، من ذلك أنَّه على وزن من أوزان الفعل المحض ومثال من أمثلته، و ذلك أنَّهم يقولون (صَبِدَ البعيرُ يَصْبَدُ)، فإذا حففوا على قول من قال : عَلْمَ زيدٌ،

قالوا : صَيْدَ البعيرُ، فكان (لَيْسَ) على وزنه ." [٣٤]، في هذا النص يبين الفارسيّ وجهة المشابهة الصَّرفيّة بين (لَيْسَ) و بعض الأفعال عبر المشابهة بالوزن، ففي لغة من خفف بعض الأفعال مثل الفعل (عَلِمَ) قال (عَلْمَ) و (صَيْدَ) فإنَّهما يتشابهان في الوزن مع (لَيْسَ)، فجميع تلك الأفعال على وزن واحد (فَعْلَ)، غير أنَّ أوزان الأفعال الثلاثية لا يوجد فيها هذا الوزن إلا على اعتبار لغة من أسكن الحرف الثاني .

فتلك الأمور التي تحدث عنها المصنف المتعلقة بهذا الفعل من شبه وزن الفعل، و تسكين لامه عندما تتصل به بعض اللواحق في عملية اتصاله بالضمير؛ كلُّها تؤدي إلى المشابهة التي أدت بدورها إلى القول بالقياس عبر إجراء أحكام غيره عليه و لا علة في ذلك سوى المشابهة إذ يقول أبو عليّ :" وشبه ألفاظ الكلم في كلامهم بالفعل مما يجري مجراه، و يجذبها إلى أحكامه؛ ألا ترى أنَّ (أَحْمَد) و(أَحْمَر) لمَّا كانا على وزن الفعل أجريا مجراه في أن لم يلحق الجر و التنوين، كما لم يلحق بالفعل " [٣٥]، و يمكننا أن نعدَّ ذلك من باب توظيف المباني الصَّرفيّة و الاستفادة منها في علم النحو، عبر قياس الشبه .

٣ – قياس الطَّرد : " هو الذي يوجد معه الحكم و تفقد الإخالة في العلّة " [٣٦]، و هناك اختلاف بين العلماء في عدِّه قسيماً لأقسام القياس الأخرى، في حين عدَّه بعضهم شرطاً في صحة العلّة في القسمين السابقين، فهو لا ينهض قياساً مساوياً لقسيميه [٣٧]، لذلك فإنِّي لم أرَ تمثلاته في كتب مسائل أبي عليّ الفارسيّ .

ضوابط القياس :

قد سار أبو عليّ الفارسيّ في القياس وفق ضوابط أفصح عنها كثيراً في مسائله، من ذلك:

١ – يجب أن يعضد القياس بالسماع : جاء قوله : " ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب اطراح القياس و المصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، و النطق بما هو خطأ في كلامهم"[٣٨]، فهذا تصريح واضح بيَّنَ فيه

ضابطة هامة و هي أنَّ القياس لا يقوى إلا بما يعضده من سماع لبناء حكم المقيس على أصل صحيح ليوافق كلام العرب [٣٩] .

ويقول أبو عليّ الفارسيّ : " فإذا لم يسمع الشيء إلّا على بنية و لم يحفظ إلّا على هيئة فلا معدل عنه إلى سواه، و لا مجاوزة فيه إلى ما عداه مما لم يسمع منهم و لم يحفظ عنهم فعلى هذا مجرى القياس النحوي و حكمه " [٤٠] و هنا يعرج على ما يجوز في القياس و لا يأتي به السماع فحكمه الرفض، و لا يطرد، و لا يستعمل في الكلام .

٢ – الاطراد : و هو اطراد الكلمة في الاستعمال، يقول أبو عليّ : " إنَّ هذه العلل إنَّما تستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال؛ لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية، و تسوي في الفصاحة بمن أدركها، و يأمن بتمسكه بها عن الزيغ عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة من لم يكن على وصفهم، فإذا أدى إلى خلاف ذلك، وجب أن يُنْبَذَ و يُطَّرح من حيث كان ضداً عمَّا له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم " [٤١]، في هذا النص يشير إلى أهمية الاطراد في الكلام المستعمل على وفق مجاري كلام العرب، وإذا خالف المتكلم ذلك فقد خرج عن سنن العرب في معهود كلامها، و يكون متكلم بغير لغتهم .

و في موضع آخر يقول : " اعلم أنَّ الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب : شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، و مطرد في الاستعمال شاذ عن القياس، و شاذ عنهما " [٤٢]، و في هذه الضابطة يبيِّن موقفه من الاطراد وهو ما يعدُّ شاذاً في القياس، وهو ما خرج عن قواعد النحو و الصرف [٤٣] ، و أنَّ الشاذ على ثلاثة أقسام، ثم بعد ذلك يأتي بأمثلة يبيِّن ما ذهب إليه فيقول:" فأمَّا الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس، فكما في (يدعُ) و (يذرُ)، فماضي هذا لا يمنع منه القياس، ألا ترى أنَّه لا تجد في كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضي، سوى هذا، فلهذا شذَّ عن قياس نظائره، فصار قول الذي يقول : (ودَعَ) شاذاً عن الاستعمال"[٤٤]، ولَحِقَ الشذوذ هنا هذه الأفعال؛ لأنّ العرب لم تنطق بماضي هذه الأفعال، في حين أنَّ القياس يجيز وجود الماضي قياساً على نظائرها؛ ولكنَّه لا يقوى أمام الأصل الأول (السماع) .

٣ – الكثرة إنَّ المعيار له أهمية بالغة في اللغة و لا سيما الدرس الصَّرفيّ؛ لأَنَّ العلماء جعلوا قياس القاعدة على الكثير في كلام العرب، فهم لا يقيسون على القليل و النادر، جاء في البغداديات " فإن قال قائل : هلّا جاز جمعه على (أفعال) كما جاز (إبلان)، و كما حكى سيبويه من قولهم : لِقَاحَيْن، و لِقَاح جمعه لِقَحَة، و لَقُوح ؟

قيل له: هذا قليل، و قد قال سيبويه : إنَّه قليل لا يقاس عليه، فإذا لم يقس عليه ما أشبهه لقلته كان أن يردَّ عليه غيره ولا يشبَّه به سواه أولى " [٤٥]، هذه الجزئية في معرض الاحتجاج و الرد ذكرها ضمن مسألة بناها على قول سيبويه في (أطيار) على أنه جمع (طائر) و مثله صاحب و أصحاب و شاهد و أشهاد[٤٦]، و قد ردّ على سؤال افترضه ليدخل في احتجاج يوافق المسألة، و عضد كلامه بكلام سيبويه بأنّ القليل لا يقاس عليه، و هذا من الضوابط التي سار عليها العلماء.

و في المسألة نفسها ردّ على سؤال افتراضي آخر و احتج بما رآه " هذه حكاية نادرة لا يجب القياس عليها و لا إجراء نظائرها من أجلها مجراها " [٤٧]، و هي اعتراض السائل على ورود (أشاوَي) جمع لـ (شيء) و هي مثل (أطْيَار) جمع لـ (طَيْر)، فردّ أبو عليّ بقوله " قيل له : هذ أشبه؛ لأنّه مكسر على بناء يكون للكثير، و (أطيار) للقليل، إلا أنّه أيضاً عندي رديء لخروجه بذلك إلى حيز الآحاد و ما لا يعنى به الكثرة ..." [٤٨] ، تبيّن عبر تلك الأمثلة المساقة من كتب المسائل أنَّ الأخذ بالكثرة هو المعتمد عند أبي عليّ الفارسيّ، و لا يعتمد في الكثير الغالب على القليل .

ومن الأمثلة الأخرى التي تدلُّ على هذه ضابطة الأخذ بالأكثر قوله : " ألا ترى أنَّ التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم ... فلو أعلت نحو (استحوذ) ولم تراعِ فيه السماع ، و قلت : إنَّ بابه جاء معَلاً نحو(استعاد) و (استفاد) فكذلك أُعِلُّ هذا المثال قياساً على الكثير الشائع، لكنت ناطقاً بغير لغتهم ... " [٤٩]، و هنا يشير إلى دليل المخالفة الذي يدلُّ على أنَّ القياس يجب أن يجري على الكثير الشايع في كلام العرب، و لا يصير إلى ما خالف ذلك حتى لا يخرج المتكلم باللغة عن حيزها .

المبحث الثاني

أمثلة القياس التطبيقية من كتب مسائل الفارسيّ

(الدَّرْس الصَّرفيّ مثالاً)

لكي تتضح صورة القياس عند أبي عليّ الفارسيّ في كتبه المسائل لا بُدَّ لنا من وقفة نعرض فيها هذا الأصل (القياس) من الجهة التي رآها الفارسيّ في توظيف القياس كدليل يستدلُّ به في بناء منظومته الصَّرفيَّة، فكثيراً ما يشير المصنف إلى القياس الذي يحيل على القاعدة، وكلُّ الأمثلة التي استحضرها المصنف تدلُّ على المبدأ التصديقي للقياس في جميع تمثلاته ووظائفه التي يستعملها دليلاً في اثبات ما يريد، و لإتمام الوصف و التحليل لا بدّ لنا من ذكر بعض الأمثلة، و منها :

- جاء في المسائل الحلبيات قوله : " و مما ينبغي أن تكون الهمزة في أوله زائدة من الكلم المعرّبة قولهم في اسم الموضع الذي يقرب من (أَرَّجانَ) : (آسَكُ) و هو الذي ذكره الشاعر في قوله :

أَ أَلْفَا مُسْلِمٍ فيما زَعَمْتُمْ و يقتُلُهم بآسَكَ أَرْبَعُونا[٥٠]

و (آسَكُ) مثل (آخر) و (آدم) في الزِّنة " [٥١]، في بادئ الأمر أبيّن أركان القياس في مثاله هذا و هي : المقيس عليه كلمة (أشكر) [٥٢]، والمقيس هو (آسك) كلمة معرّبة، والعلة (وجه الشبه) وجود الهمزة في أوله زائدة لأنها من ذوات الثلاثة ، و الحكم هو زيادة الهمزة .

تمت عملية القياس بوجود الأركان الأربعة سابقة الذكر، و لكنَّ أبا عليّ الفارسيّ لم يكتفِ بذلك؛ لذلك جاء بأمثلة مشابهة، ينطبق عليها الكلام نفسه، فعدت تلك الأمثلة بمثابة التمثيل و زيادة الايضاح لذلك القياس فقال :" ومثل ذلك في التنزيل من قوله ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴾ سورة الأنعام الآية ٧٤ ، قياسه يكون (أَفْعَل) . " [٥٣]، فانضمت كلمة (آزر) كمثال إلى القياس السابق، و يمكن أن نطلق على هذا القياس قياس الشبه [٥٤]، و يمكن أن يُعَدَّ قوله : " و من العجمي الذي وافق لفظ العربي نحو

(الإزار) و (الإزارة) و في التنزيل ﴿ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ ﴾ سورة الفتح ٢٩ " [٥٥]، مثالاً على ما سبق بيانه .

- ومثال آخر يحتجُّ أبو عليّ الفارسيّ فيه عبر القياس، جاء في البغداديات موافقته للأخفش (سعيد بن مسعدة ت ٢١٥ هـ) أنَّ كلمة (نَوْحٌ) يحتمل أن تكون جمعاً، مثل (رَكْبٌ و سفْرٌ) [٥٦]؛ و الناظر لهذا الرأي يدرك أنَّ أبا عليّ الفارسيّ ما حمله على هذه الموافقة إلَّا فكره الوقّاد في إجالة النظر و إعمال القياس بالمقارنة بين الكلمة و نظيراتها و إيجاد العلة الجامعة بينها، و هي الموافقة في الوزن، و إلّا ما المسوغ لهذا الحكم ؟ سوى المقارنة العقلية و إطلاق الحكم عن طريق القياس؛ لتصبح أركان العملية القياسية كالآتي: المقيس عليه (رَكْبٌ و سفْرٌ)، والمقيس (نَوْحٌ)، و العلة (المشابهة في وزن الجمع على فَعْل)، والحكم (أنَّ نَوْحاً جمعٌ)، و مما يلاحظ على هذا القياس أنَّه لم يصرح به صراحة، و إنَّما جاز لي أن أطلق عليه (القياس الضمني)، وهو يستعمله كثيراً في معرض الراي و الاحتجاج [٥٧].
- ومنه أيضاً ما جاء في الشيرازيات، ضمن مسألة بُنِيَت على إثبات كلمة مُكبَّر (الحُدَيَّا) الواردة في شعر المتنبي، استحضرها المصنف عبر السبر و التقسيم فقال : " لا يخلو مُكَبَّرها من أن يكون فَعْلَى أو فُعْلَى أو فِعْلَى " [٥٨]، فحين أراد أن يثبت ذلك استعمل دليل القياس ليتوصل لما أراد مثلاً يقول: " وأمَّا (فَعْلَى)إذا كانت صفة فالقياس أنْ تصحَّ الواو فيها كما صحَّت الياء في الصفات التي على فَعْلَى، لاماتُها ياءات، نحو خَزْيَا و رَيَّا و بابها" [٥٩]، وهنا القياس يدور مدار القاعدة، و قد بدا جليّاً واضحاً، حين اشترط أن تكون(فَعْلَى) صفة فتصح الواو فيها، كما صحت الياء فيما ذكر، ثم يرجع قلب الواو إلى ياء و مخالفة نظيراتها إلى سببٍ من ياء التحقير على حدِّ قوله [٦٠].
- و استعمل القياس أيضاً في الاحتجاج مرة أخرى بقوله : " فالياء في (الحُدَّيَا) إذا كان تكبيرها (فِعْلَى) منقلبة عن الواو، من حَدَوْتُ؛ لأنَّه ليس في الكلمة ما يقلبها إلى ياء على اطراد. و قال فيها سيبويه :" تجريها على القياس لأنَّه أوثق ما لم تتبين تغييراً منهم."[٦١] ، ثم يوافق أبو عليّ ما نقله من قياس سيبويه، بقوله : " و على قياس

قولهم : هو ابنُ عَمِّي دِنْيَا، و قِنْيَةٌ، و عِلْيَةٌ، و صِبْيَةٌ، تكون الياء التي هي لام في (الحُدَيَّا) لم تقلبها ياءُ التحقير " [٦٢].

• و في مثال آخر يدلّ على احتجاج أبي عليّ الفارسي بالقياس ما جاء في البصريات : " يه : إذا سميت رجلاً (عِهْ) قلت : (هذا وَعٍ) . فا : ينبغي أن ترد الياء التي كانت سقطت للوقف؛ لأنَّ السكون قد زال، فإذا ردّ ذلك لم يكن الاسم على حرفين : أحدهما : حرف لين، فيلزمه أن يرد الفاء ايضاً، و الفاء من هذا لا تخلو من ضربين : إمَّا أن تكون مفتوحة مثل (وَعَدَ، و وَشَى) أو مكسورة مثل : (شِيَة و عِدَة) فإذا حُرِّكَ الفاء بالفتح دلَّ أنَّه ردَّه من (فَعْلٍ) دون (فِعْلَةٍ)، و كأنَّه أولى لأنَّه الأصل . ألا ترى أنَّه الدال على الجنس فكان القياس إذا فتح الفاء أن تسكن العين، فتقول (وَعْيٌ) إلا أنَّه رده على قوله، وهو إذا رد الساقط ترك المتحرك على حركته قبل الرد، و الحركة كانت الكسرة قبل الرد، فتقول (وَعٍ) على قوله .

و قياس قول (خ) عندي (وَعْيٌ) كما يقول وَشْيٌ، و (ياوَشِ) في الترخيم على (يا حارِ) و لم يزد (خ) في هذا الموضع على أن نقل لفظ الكتاب فقط " [٦٣] .

في هذه المسألة نقل أبو عليّ الفارسيّ قول سيبويه مدافعاً عنه و محتجَّاً له، و استعمل قياس الأصل في إثبات رد المحذوف من (وَعْيٌ)، و كيف يُصار إلى وزنه الذي هو (فَعْلٌ)، إذ يفترض سيبويه أن نسمي رجلاً بـ (عِهْ) و نقول (هذا وَعٍ)، فأثبت أبو علي و فصَّل القول في أصل هذه الكلمة، و كيف أنَّه إذا ردّ فاء الكلمة مفتوحة تبين له وزن الكلمة بدقة فائقة، فيصبح (فَعْل)، فإذا فتحت الدال كان القياس أن تكون العين ساكنة، فأثبت وزن الكلمة عن طريق القياس، و نقل أيضاً قول أبي الحسن الأخفش وقال عنه أنّه منقول عن قول سيبويه [٦٤] .

• و من الأمور المتعلقة بالقياس احتجاجه بمخالفة القياس في معرض الرَّدِّ على ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، الذي ذهب إلى أنَّ (المِحَال) في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾ سورة الرعد آية ١٣ ، أصله من (الحَوَل)و نصه " و هو شديد المحال أي الكيد و المكر، و أصل المحال الحيلة و الحول " [٦٥]، إذ قرر أبو علي الفارسيّ أنَّ ابن قتيبة ترك القياس هنا؛ لسببين " أحدهما : أنَّه لو كان كذلك لم تعلّ العين، ألا ترى

أنَّك لا تعل نحو (المِحْوَر، و المِشْوَذ، و المِعْوَل)، و لا نعلم شيئاً من هذا جاء معلّا . و الآخر أنَّ المصادر لا تكون على مِفْعَل، و في هذا الموضع إحالة من المصنف على القياس . و لكن (المِحَال) فِعَال من (الْمَحْلِ)، و هي كلمة لها تصرف " [٦٦]، احتجَّ أبو عليّ على ابن قتيبة و رماه بالجهل؛ لأنَّه لم يأتِ كلامه على وفق قياس العربية، فلو كان كلامه صحيحاً لما وقع الاعتلال في عين الكلمة، فجاء بأمثلة لم تعلّ يحتج بها عليه وهي (المِحْوَر و المِشْوَذ و المِعْوَل)، ثم يقرر أنَّه جاء من (الْمَحْلِ) على وزن (فِعَال)، و لا وجود لاعتلال عينها.

- و في مثال آخر يشير كذلك إلى قياس القاعدة بقوله : " و النسب إلى العالية عُلْوِيّ، و جاء شاذاً عن القياس و القياس عَالِيّ ... " [٦٧] ، يرى المصنف أنَّ قياس القاعدة تتجه نحو النسب المقيس و هو (عَالِيّ) .
- أمَا قوله : " القياس أن لا تدغم الياء في الواو، فيقال : أحوياء؛ لأنَّها لا تلزم أيضاً، كما لم تلزم في المواضع التي ذكرناها و قد أدغمها بعضهم فقال : أحوّياء، وكأنَّه ذهب إلى أنَّ المصدر الأصل، فلم يراعِ إن لم يلزم في أمثلة الفعل ." [٦٨]، في هذا النص يشير إلى حكم صرفيّ و هو: إنَّ الياء إذا لم تكن لازمة لا تدغم في الواو إذا جاورتها، مثال ذلك (إِيْوَاء) مصدر الفعل (أَوَى)، نلاحظ وجود الياء ساكنة في(إِيْوَاء) تلتها الواو، وهي في هذا الموضع من المصدر لم تدغم؛ لأنها ليست من أحرف الفعل الأصلية، فالمصنف يشير هنا إلى أصل الاشتقاق، ثم عطف (احْوِيْوَاء) و هو مصدر (حواويتُ) قياساً على ما سبق ذكره[٦٩] ، فهذا من القياس الذي يحيل إلى القاعدة كذلك، و هناك أمثلة أخرى و كثيرة جداً، قد يطول المقام بذكرها [٧٠] .

الخاتمة

للقياس مكانة مميزة عند أبي عليّ الفارسيّ أظهرت براعته العقلية؛ لما عُرِفَ عنه من تقدمه في القياس، و اعتماده في النحو و الصرَّف .

وظَّف الفارسيّ جميع أنواع القياس التي عُرفت عند علماء أصول اللغة العربية، فكانت المسائل مجالاً رحباً لتطبيقها و هي : قياس العلة، و قياس الشبه .

أظهر البحث لوناً آخر من ألوان القياس، وظَّفه المصنف في مسائله خير توظيف، وهو القياس الضمني .

كلُّ الأمثلة التي يستحضرها مثلت المبدأ التصديقي للقياس في علم الصَّرف .

كان القياس لدى الفارسيّ دليلاً يستدلُّ به في إثبات الغرض المنشود منه، ولكنَّ درجته متفاوتة شدَّةً ووضوحاً في الاحتجاج للمسائل التي يعرضها .

الهوامش

[١] – مناهج الصرفيين و مذاهبهم في القرن الثالث و الرابع من الهجرة ٢٤٦ .

[٢] – المواقف في علم الكلام ٢١ – ٢٢، و ينظر : الأسس المعرفية في ردود السمين الحلبي الصرفية في كتابه عمدة الحفاظ على الراغب الأصفهاني (بحث) ١٧٧ و ما بعدها .

[٣] – الصحاح مادة (قيس) ٣ / ٩٦٧ .

[٤] – لسان العرب (قيس) ٦ / ١٨٧ ، ط ١ ، دار صادر بيروت ١٤١٠هـ – ١٩٩٠ م .

[٥] – معجم مقاييس اللغة ٩ / ٥ .

[٦] – وقد بُحِثت قضيت التأثر و التأثير هذه كثيراً ينظر على سبيل المثال : الاحتكامُ إلى القياس وحده في النحو العربيِّ ١١ – ١٥، فاطمة ناظم مطشر العتابيُّ، أطروحة، جامعة بغداد– كلية التربية ابن رشد سنة ٢٠٠٦م .

[٧] – لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري ، تح أحمد عبد الباسط ١٠٧ ، و الدليل على ذلك الاقتراب هو ما جاء في كتاب اللمع في أصول الفقه لأبي اسحاق الشيرازي ٢٤٣ : " و اعلم أنَّ القياس : حمل فرعٍ على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما".

[٨] – الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .

[٩] – ينظر: الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة ١٥١ .

[١٠] – ضوابط الفكر النحويّ ١٨٤ .

[١١] – المزهر في علوم اللغة ١ / ٣٧ .

[١٢] – ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو ١٠٨ ، و الاقتراح في أصول النحو ٨١ .

[١٣] – المسائل الحلبيات ١٧١، و هذا المثال مثال على القياس الضمني؛ لأنَّ أبا علي الفارسيّ ساقه في معرض الرّدِّ دون التصريح به، أو التلميح به بأنَّه قياس .

[١٤] - ينظر : سير أعلام النبلاء ١٢/ ٩١، وفيه " أحمد بن بهزاد ابن مهران الإمام المحدث الصدوق، أبو الحسن الفارسي السيرافي، ثم المصري، سمع الربيع المرادي، وبحر بن نصر الخولاني، وبكار بن قتيبة، وإبراهيم بن فهد، وطائفة، حدث عنه: أبو عبد الله بن مفرج القرطبي، وابن مندة، وأبو محمد بن النحاس، والمصريون، وسمع منه أحمد بن عون الله القرطبي، وتركه؛ لأنه قرص له عثمان –رضي الله عنه، ثم أملى حديثا يتضمن مخالفة الجماعة، فقال: أجيفوا الباب، ما أمليته منذ ثلاثين سنة، فاستشعر القوم، ولو سكت لمد عليهم فقاموا عليه، ومنع من التحديث، فكان يجلس منفردا، ثم تعصب له قوم من الفرس، وحدث وقال غير واحد: ما علمنا إلا خيراً، توفي في شعبان سنة ست وأربعين وثلاث مائة.

[١٥] – المسائل الحلبيات ٢٥٦ .

[١٦] – ينظر : لمع الأدلة في اصول النحو ١١٠ – ١١٥ .

[١٧] – المصدر نفسه ١١٠ .

[١٨] – شرح تكملة أبي علي الفارسي ١ / ١٠٥ .

[١٩] – المصدر نفسه ١ / ١٠٦ .

[٢٠] – أبو علي الفارسي ٣٤ ، نقلاً عن نزهة الألباء ٢١٠ .

[٢١] – ينظر : مناهج الصرفيين ٢٤٦ .

[٢٢] – ينظر : الاحتكامُ إلى القياس وحده في النحو العربيِّ ٢١ .

[٢٣] – الاقتراح في أصول النحو ٨٣ .

[٢٤] – و جاء في تعريف الضرورة الشعرية :(الخروج على القاعدة النحوية و الصرفية في الشعر خاصة؛ لإقامة الوزن و تسوية القافية) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة ٨٨ .

[٢٥] - حمل القرآن على ضرورة الشعر دراسة نحوية ١٢٨،(بحث)،خالد بن سليمان بن عبد العزيز، مجلة العلوم العربية، العدد الثامن و الثلاثون، السعودية، محرم ١٤٣٧ هـ .

[٢٦] - لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ٩٢ .

[٢٧] – ينظر : حمل القرآن على ضرورة الشعر دراسة نحوية١٢٣ – ١٢٨ .

[٢٨] – لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ٩٣ .

[٢٩] – ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو ١٢٢ .

[٣٠] – الاقتراح في أصول النحو ٨٥ .

[٣١] – لمع الأدلة في أصول النحو ١٢٣ .

[٣٢] – المصدر نفسه ١٢٦ .

[٣٣] – المسائل الحلبيات ٢٢٦ .

[٣٤] – المصدر نفسه ٢٢٤ .

[٣٥] – المسائل الحلبيات ٢٢٥ .

[٣٦] – لمع الأدلة في أصول النحو ١٢٩ .

[٣٧] – المصدر نفسه الصفحة نفسها .

[٣٨] – المسائل الحلبيات ٢٢٦ ، وينظر : أدلة التصريف في كتاب دقائق التصريف(بحث) ١٤٧ و ما بعدها .

[٣٩] – المسائل العضديات ١٥٦ .

[٤٠] – المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٣٢٣ .

[٤١] – المسائل الحلبيات ٢٢٧ .

[٤٢] – المسائل العسكريات في النحو ، تحقيق علي جابر المنصوري ١٠٣ ، و ينظر : المنصف ١ / ٢٧٧ .

[٤٣] – ينظر : ظاهرة الشذوذ في الصَّرف العربيّ ٢١ – ٣٠ .

[٤٤] – المسائل العسكريات في النحو ، تحقيق علي جابر المنصوري ١٠٣ .

[٤٦] – المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٤٧١ .

[٤٧] – المصدر نفسه ٤٧٢ .

[٤٨] – المصدر نفسه ٤٧٣ .

[٤٩] – المسائل الحلبيات ٢٢٦ .

[٥٠] – ينظر : شعر الخوارج ٥٤ .

[٥١] – المسائل الحلبيات ٣٥٨ .

[٥٢] – المصدر نفسه الصفحة نفسها .

[٥٣] – المصدر نفسه ٣٥٩ .

[٥٤] – ينظر : الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة ١٥٤ .

[٥٥] – المسائل الحلبيات ٣٥٩ – ٣٦٠ .

[٥٦] – ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٢٠٦ .

[٥٧] – ينظر: المصدر نفسه ٢٥٧ ، وهو مثال على القياس الضمني من قوله (ثم حذفت الياء الثانية المفتوحة المدغم فيها...) .

[٥٨] – المسائل الشيرازيات ٥٣٤.

[٥٩] – المسائل الشيرازيات ٥٣٥ .

[٦٠] – ينظر : المصدر نفسه الصفحة نفسها .

[٦١] – المصدر نفسه ٣٥٩ .

[٦٢] – المصدر نفسه ٣٤٠ ، و ينظر : الكتاب ٤ / ٣٩ ونصه " و أمَّا فِعْلَى منهما فعلى الأصل صفةً واسماً، وتجريهما على القياس لأنَّه أوثق ما لم تتبَّن تغييراً منهم". و يلاحظ على النص الذي نقله أبو عليّ بعض الاختلاف عن نص سيبويه الأصل .

[٦٣] – المسائل البصريات ٢/ ٨٧٨، رُمِزَ لسيبويه بـ(يه) ورُمِزَ لأبي علي الفارسيّ بـ(فا) و رُمِزَ لأبي الحسن الأخفش بـ(خ).

[٦٤] – ينظر : الكتاب ٢ / ٦١ ، و الشافية ٢ / ٦٣ – ٦٧ .

[٦٥] – مشكل إعراب القرآن و غريبه ١ / ٢٣١ .

[٦٦] – المسائل البصريات ٦٤٤ .

[٦٧] – المسائل الشيرازيات ١ / ١٣٠ .

[٦٨] – المسائل العضديات ٧١ .

[٦٩] – ينظر : المصدر نفسه ٧٠ – ٧١ .

[٧٠] – ينظر :المسائل البصريات ٨٥٣ إذ ردّ قياس إبراهيم و خطأه .

المصادر :

القرآن الكريم

- أبو علي الفارسيّ حياته و مكانته بين أئمة التفسير العربية و آثاره في القراءات و النحو، عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة – جدّة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م.
- الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباريّ، تح سعيد الأفغاني، ط ٢، دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٩١هـ، ١٩٧١ م .
- الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالحكيم عطية، وعلاء الدين عطية، الطبعة الثانية، دار البيروني، سنة ١٣٢٧هـ، ٢٠٠٦ م .
- سير أعلام النبلاء، الذهبيّ د ط ، دار الحديث– القاهرة، سنة ٢٠٠٦ .
- شرح تكملة أبي عليّ الفارسيّ، محب الدين أبو البقاء العكبريّ، تحقيق فوزية بنت دقل العتيبي، و حوريّة بنت مفرج الجهنيّ، مكتبة الراشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٤١هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذيّ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث الاسلامي بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، د ت
- شعر الخوارج ، جمعه ، إحسان عباس ، د ط ، دار الفكر ، بيروت سنة ١٩٧٤.
- الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية مرتب ترتيباً ألفبائياً وفق أوائل الحروف، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، راجعه و اعتنى به محمد محمد تامر، و أنس الشامي، و زكريا جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، دون طبعة، سنة ٢٠٠٩ م .
- ضوابط الفكر النحويّ دراسة تحليلية للاسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، محمد عبد الفتاح الخطيب، د ط، دار البصائر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة – مدينة نصر، د ت .

- ظاهرة الشذوذ في الصَّرف العربي، حسين عباس الرفايعة ، ط ١، دار جرير للنشر و التوزيع، عمّان – الأردن، سنة ١٣٢٦هـ ، ٢٠٠٦م .
- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، سنة ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الخامسة ، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩ م .
- لسان العرب، ابن منظور، ط ١ ، دار صادر بيروت ١٤١٠هـ – ١٩٩٠ م .
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة، ط ١، دار الشروق، القاهرة ، سنة ١٣١٦هـ، ١٩٩٦م .
- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري ، تح أحمد عبد الباسط، ط ١، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة – مصر، سنة ١٤٣٩هـ ، ٢٠١٨ م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطيّ، تح محمد أحمد جاد المولى بك، وعلى محمد البجاوي، و محمد أبو الفضل إبراهيم، د ط، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م .
- المسائل البصريات ، أبو علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى، جميع الحقوق محظوظة للمؤلف، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥ م
- المسائل الحلبيات، صنعة أبي عليّ الفارسيّ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم للطباعة و النشر دمشق، دار المنارة للطباعة و النشر بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م. .
- المسائل الشيرازيات، ألّفه أبو علي الفارسيّ، حققه الأستاذ الدكتور حسن بن محمد هنداوي، كنوز اشبيليا للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٤م .
- المسائل العضديات، أبو علي الفارسيّ، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م .

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحويّ ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد – العراق، د ط ، د ت .
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، دون طبعة، سنة ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩ م .
- مناهج الصرفيين و مذاهبهم في القرن الثالث و الرابع من الهجرة، حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق ، سنة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩ م .
- المنصف شرح الامام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحويّ البصريّ، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و اولاده بمصر، أعاد طباعته شركة القدس ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م .
- المواقف في علم الكلام، عبد الرحمن بن أحمد الايجي، عالم الكتب ، بيروت ، د ط ، د ت.
- ينظر: الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة، تمَّام حسَّان، د ط، عالم الكتب، القاهرة ، سنة ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠م .

الرسائل و الأطاريح و البحوث :

- الاحتكامُ إلى القياس وحده في النحو العربيِّ ١١ – ١٥، فاطمة ناظم مطشر العتابيُّ، أطروحة، جامعة بغداد– كلية التربية ابن رشد سنة ٢٠٠٦م .
- أدلة التصريف في كتاب دقائق التصريف (بحث)، ليث داود سلمان و هادي خلف رسن، مجلة آداب البصرة، العدد ٩٣، لسنة ٢٠٢٠ .
- الأسس المعرفية في ردود السمين الحلبي الصرفية في كتابه عمدة الحفاظ على الراغب الأصفهاني(بحث)، ليث داود سلمان، مجلة حولية المنتدى، العدد ٤٨، لسنة ٢٠٢١م .
- حمل القرآن على ضرورة الشعر دراسة نحوية ١٢٨،(بحث)،خالد بن سليمان بن عبد العزيز، مجلة العلوم العربية، العدد الثامن و الثلاثون، السعودية، محرم ١٤٣٧ هـ .